الخلاصة

تسعى المجتمعات باختلاف أنظمتها إلى تحقيق هدف سامٍ من خلال القوانين التي تسنها، وهو تحقيق العدالة التي بتطبيقها تكفل حريات الناس على اختلاف مشاربهم وأصولهم وانتماءاتهم، فعند غيابها يصبح القانون أداة تخدم فئات وشرائح محددة دون الاكتراث بحقوق الآخرين وحرياتهم ، إن سيادة القانون على الجميع دون تمييز واستثناء هو دليل على رقي المجتمعات وتقدمها ، وما سبق قوله لا يتم اعتباطاً، وإنما بوساطة أجهزة لها كيان وهيكلية في اجهزة الدولة، تسمى بالمحاكم أو بكلمة أعم (القضاء). فالأخير يحتل من الأهمية ما لا يقل عن أجهزة الدولة الأخرى. بذلك فحريَ بهذه الجهات أو السلطة أن تقف على قدم المساواة مع سلطات الدولة الأخرى، ونعني بذلك السلطتين التشريعية والتنفيذية، ولتحقيق ذلك لابد من وجود ضمانات تدعم استقلال هذه السلطة، ولرب سائل يسال ما هذه الضمانات؟ وما هو مدى كفايتها؟ وما هي السبل الكفيلة لمعالجة القصور الذي يعتري هذه الضمانات إن وجدت؟ وما يميز دراستنا هذه هو بحثنا لضمانات القضاء كونه سلطة ووظيفة. فمن جهة كونه سلطة بحثنا في مدى استقلاله عن باقي السلطات الأخرى ، ومن جهة كونه وظيفة بحثنا مدى توفر الضمانات القضائية التي خصها القانون للمتقاضين في القضاء الجزائي .

وقد قسمنا دراستنا هذه إلى فصلين: الأول تناول مفهوم ضمانات القضاء الجزائي، أما الفصل الثاني فاستعرضنا فيه صور ضمانات القضاء الجزائي ومميزاته.

وقد أنهينا دراستنا هذه بخاتمة تبين أبرز ما توصلنا إليه من نتائج وتوصيات. ومن النتائج التي توصلنا إليها هي أن غالبية الدساتير والقوانين أوردت في نصوصها ما يدل على الضمانات القضائية بصورة عامة وعلى القضاء الجزائي بصورة خاصة وعبرت عنه بمبدأ مهم وهو(مبدأ استقلال السلطة القضائية) إلا أنها لم تعطِ هذا الموضوع حقه بالقياس إلى ما أعطته من اهتمام للسلطتين الأخريين، فكان من الأحرى بالمشرع الدستوري أن ينظم مسألة استقلال السلطة القضائية بشيء أكثر تفصيلاً لكي لا يفسح المجال للقانون العادي الذي هو أدنى مرتبة من الدستور للتدخل في شؤون القضاء ، ومن القصور في الضمانات التي أعطيت للسلطة القضائية كي تصبح أكثر استقلالاً حيث أُعطيت السلطة التنفيذية حق التدخل في أمور تهم القضاء، بل هي في صلب الضمانات التي تكفل استقلال القضاء، ومن صور هذا التدخل السماح للسلطة التنفيذية في تخريج القضاة وتعيينهم في السلطة القضائية (صوّت مجلس النواب مؤخراً على قانون إلحاق المعهد القضائي التابع لوزارة العدل بمجلس القضاء الاعلى ونشر في الجريدة الرسمية المرقم (٧٠) لسنة ٢٠١٧)، ومن القصور أيضاً في ضمانات القضاء الجزائي هو عدم تخصيص قضاة جزائيين مستقلين مثلما تدعو إليه أغلب التشريعات القضائية للدول والذي تتطلبه السياسة الجنائية الحديثة. ومن النتائج التي توصلنا إليها أن استقلال القضاء لا يعني الانفصال التام بينه والسلطتين الأخريين، بل أيجاد صيغة تحقق التوازن والتعاون والتنسيق ما بين سلطة القضاء وسلطات الدولة الأخرى.